دراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية - دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الإقتصادية الجزائرية للفترة (2006-2014) -

Study of the Effect of Applying the Financial Accounting System on Earnings Management Practices for Algerian Firms - Application Study of Some Algerian Firms For the Period (2006-2014) -

عبد النور شنين
كُلّية العُلوم الاقتصاديّة والعُلوم التّجاريّة وعُلوم التّسيير
مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الإقتصادية والمالية
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة / الجزائر
Chenineabdennour@yahoo.com

محمد زرقون
كُلّية العُلوم الاقتصاديّة والعُلوم التّجاريّة وعُلوم التّسيير
مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الإقتصادية والمالية
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة / الجزائر
Zergounemed@gmail.com

قُدم للنشر في: 2017.09.12 & **قُبل للنشر في:** 2017.11.17

Received: *12.09.2017* & ***Accepted:*** *17.11.2017*

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى إختبار تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك على عينة لبعض الشركات الإقتصادية الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين (2006-2014). توصلت نتائج الدراسة أن تطبيق النظام المحاسبي المالي ساهم في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح، كما أظهرت النتائج وجود تأثير ذو فروقات جوهرية للعوامل (التحفظ المحاسبي، مخاطر الإستغلال ومؤشر السيولة) في توجيه ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، وإعتبرت كبديل للمقاييس المذكورة في البحوث الغربية التقليدية (ربحية الشركة، مديونية الشركة، حجم الشركة والتسعير في البورصة)، بإعتبار أن بيئة أعمال السياق الجزائري، تختلف إختلاف كبير من حيث التشريعات الحكومية، والتركيبة البشرية والثقافية للمجتمع.

الكلمات المفتاح : إدارة الأرباح، نظام محاسبي مالي، مستحقات إختيارية، دوافع إدارة الأرباح.

Abstract: The objective of this study is to examine the impact of the application of the financial accounting system inspired by the International Accounting Standards on earnings management practices, on a sample of some Algerian economic companies during the period 2006-2014.The results of the study found that the application of the financial accounting system contributed to the reduction of earnings management practices, The results showed that there is a significant effect on the factors of the factors (accounting conservatism, exploitation risk and liquidity index) in guiding earnings management practices in the Algerian economic institutions and considered as an alternative to the standards mentioned in traditional Western research (company profitability, company indebtedness, company size and pricing) Considering that the Algerian context of business is very different from government legislation and the human and cultural composition of society.

Keywords: Earnings management, Financial Accounting System, Discretionary Accruals, Financial Accounting, Motivation of Earnings Management.

مقدمة.

هناك العديد من النماذج السلوكية المثيرة للجدل والتي يصعب فيها التمييز المطلق، ولعلى من بينها ما تتخذه الإدارة من قرارات تتحكم من خلالها في المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة بالشركة، وقد تؤدي هذه القرارات إلى التأثير سلبا على الأرباح المحاسبية طالما توافر في هذا السلوك صفة التعمد، مما يعتبره البعض نوعا من التحايل أو التلاعب في يد المحاسبة، وذلكبهدف تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية حول الأداء الحقيقي للشركة لتحقيق مكاسب خاصة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة في التقارير المالية، وتحاول إدارة الشركة التحكم بمستوى الأرباح من خلال المرونة المحاسبية المتاحة بتعدد الخيارات المسموح بها في نطاق المعايير المحاسبية الملزمة التطبيق، وثانيا المرونة التشغيلية، من خلال التحكم ببعض القرارات التشغيلية والتي من شأنها أن تنعكس على مستوى أرباح الفترة المحاسبية، وإن إستخدام هذه المرونة بنوعيها للوصول إلى صافي ربح مستهدف يؤدي إلى ما يعرف **بإدارة الأرباح**، التي كانت سببا في العديد من الفضائح المالية والإنهيارات لكبرى الشركات العالمية على غرار (Enron et WorldCom).

في إطار انتقال الكثير من الدول النامية إلى اقتصاد السوق أملي عليها إعداد برامج مرحلة انتقالية من خصخصة وإعداد هيكلة مؤسساتها، ونظرا لأن المحاسبة تعتبر وسيلة للاتصال فإن القواعد المحاسبية تعكس الإطار الاقتصادي والقانوني للعمليات التجارية لهذا فإن مرور الجزائر نحو اقتصاد السوق يستلزم عليها هي أيضا تعديل نظامها المحاسبي من خلال قيامها بإصلاحات اقتصادية معتبرة التي شملت تحديث المخطط المحاسبي الوطني والإنتقال نحو تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، الذي أقر بإمكانية التغيير بين العديد من السياسات المحاسبية، والإعتماد على التقديرات المحاسبية والحكم الشخصي لمعالجة بعض العناصر، عكس المخطط المحاسبي السابق، والذي إعتمد على ثبات الطرق المحاسبية، مما يتيح المجال لإمكانية التأثير على الأرباح المعلنة، حيث أثبتت العديد من الدراسات السابقة أن الإعتماد الإلزامي للمعايير المحاسبية الدولية أو التوافق معها يساهم في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح، بينما وجدت دراسات أخرى العكس من ذلك، أنها ادت إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح.

– إشكالية الدراسة:

إنطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية؟

بغرض دراسة هذه الإشكالية الرئيسية تم تقسيمها إلى إشكاليات فرعية على النحو التالي:

- هل هناك مؤشرات جوهرية على قيام المؤسسات الإقتصادية الجزائرية لممارسات إدارة الأرباح المحاسبية خلال الفترة 2006-2014؟
- هل هناك فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح المؤسسات الإقتصادية الجزائرية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF؟
- هل هناك أثر ذو فروقات جوهرية في العوامل المؤثر على ممارسات إدارة الأرباح المؤسسات الإقتصادية الجزائرية نتيجةً لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية؟

– الفرضيات:

بغرض الإجابة عن الأسئلة السابقة يتم وضع الإجابات الاحتمالية التالية:

- لا توجد فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2006-2014؛
- لا توجد فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF؛
- لا توجد أثر ذو فروقات جوهرية في العوامل المؤثر على ممارسات إدارة الأرباح للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية نتيجةً لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.

– أهم الدراسات السابقة:

- YosrHrichi, 2013, **Les effets de l'adoption obligatoire des normes IFRS sur la gestion du résultat comptable, une analyse de 100 entreprises françaises[1].**

استهدفت هذه الدراسة اختبار تأثيرات الإعتماد الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية على إدارة الأرباح في الشركات الفرنسية، من خلال تحليل مقارن لمتوسطات المستحقات الإختيارية كمقياس لممارسات إدارة الأرباح، تشير النتائج أن الإعتماد الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية له علاقة ذات تأثيرات موجبة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الفرنسية، مما يعني أن الإعتماد الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية أدي إلى زيادة المستحقات الإختيارية، مما ينعكس سلبا على جودة المعلومات المحاسبية.

- Yuyang Zhang et al, 2013, **How do accounting standards and insiders' incentives affect earnings management? Evidence from China[2].**

تهدف هذه الدراسة إلى إختبارالإعتماد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة المتقاربة مع المعايير المحاسبية الدولية في خفض ممارسات إدارة الأرباح، بفحص عينة تتكون من الشركات الصينية المدرجة في بورصتي شنغهاي وشنتشن (Shanghai and Shenzhen) للفترة الممتدة بين 2001-2010، أشارت النتائج إلى أن المعايير المحاسبة هي العامل الأكثر أهمية المرتبط بممارسات إدارة الأرباح، نتيجة لوجود علاقة إيجابية وذات دلالة معنوية بين فترات التطبيق والمستحقات الإختيارية، حيث أن تبني المعايير المحاسبية الجديدة المتقاربة مع المعايير المحاسبية الدولية أدت إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح بشكل ملحوظ، كما تؤكد هذه النتيجة أيضا الحجج القائمة بأن البيئة الإقتصادية والمؤسسية الصينية لا تتفق مع إعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والتي تتيح فرصا ومجالات أكثر للتلاعب بالأرباح المفصح عنها.

- Stephen M. Courtenay et al, 2008, **The Effect of IFRS and its Enforcement on Earnings Management: An International Comparison[3].**

تهدف هذه الدراسة إلى إختبار تأثير إعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وقوة إنفاذها (تطبيقها) على ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية في التقارير المالية، وذلك على عينة من الشركات المتعددة الجنسيات عبر 32 دولة، مقسمة إلى: (22 دولة تعتمد المعايير الدولة و10 دولة تحكمها المعايير المحلية)، للسنوات المالية الممتدة من 2000-2006م، تظهر النتائج أن الإتجاه العام لممارسات إدارة الأرباح تأخذ نمطا من الإنخفاض في معظم الدول التي إعتمدت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مقارنة بالدولة التي تحكمها المعايير المحلية،كما أن الدول التي تتمتع بدرجة تطبيق أقوى لديها مستويات أقل لممارسات إدارة الأرباح.

I. الطرح النظري المفاهيمي لممارسات إدارة الأرباح.

1. مفهوم إدارة الأرباح:

ورد في الأدب المحاسبي العديد من المصطلحات التي تشير إلى ممارسات التلاعب بالأرقام المحاسبية، والتي قد تكون مرادفة لمصطلح إدارة الأرباح، أو شكل من أشكالها، أو أحد مقاييسها،حيث ليس هناك إتفاق عام بين الباحثين على تقديم تعريف موحد وملائم لوصف ممارسات الإدارة وتدخلها في عملية القياس والإفصاح المحاسبي لتقديم أرقام للأرباح المحاسبية بغير صورتها الحقيقية، كما ظهرت تعريفات عديدة ويعود ذلك للفكر المحاسبي الذي إنتمي إليه هؤلاء الباحثين، وفيما يلي إستعراض لعديد من هذه التعريفات:

حيث يعرف (K. Schipper1989) ممارسات إدارة الأرباح "بأنها تدخل متعمد في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية بهدف تحقيق بعض المنافع الشخصية"[4]، بينما عرفها (Degeorge et al 1999) إدارة الأرباح"بأنها إستخدام المديرين للسلطة التقديرية في إعداد التقارير المالية إما بغرض التأثير على توزيع النتائج، أو التعتيم على القيمة الحقيقية للشركة".وعرفها أيضا (Partha 2003) بأنها "التحريف المتعمد للأرباح، الأمر الذي يفضي بدوره إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرين قرارات لا تخضع لأسباب إستراتيجية بل لمجرد التأثير على الأرباح"[5].

على الرغم من انه يمكن تعريف إدارة الأرباح بطرق مختلفة، من خلال إستعراض التعريفات السابقة، إلا أن هناك إتفاق على أن إدارة الأرباح تؤدى إلى تحريف متعمد للأداء الحقيقي للشركة، وبأخذ هذه التعريفات في الإعتبار، يمكن القول أن إدارة الأرباح بأنها أنشطة متعمدة يقوم بها المدرين بهدف تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية حول الأداء الحقيقي للشركة لتحقيق مكاسب خاصة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة في التقارير المالية، مستغلين المرونة المتاحة لهم للإختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية، وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض عناصر التقارير المالية.

2. دوافع ممارسات إدارة الأرباح:

إن لكل ممارسة من ممارسات الحياة العملية، دوافع معينة تعمل كموجة لتحقيق بعض الأهداف المنشودة لتلك الممارسة، وهذا ينسجم تماما مع ممارسات إدارة الأرباح، حيث تحدث هذه الممارسات عندما يكون لدى المديرين دوافع معينة لتحقيق أهداف مسبقة، وبناءا على ما سبق، فإن الإعتراف بوجود ظاهرة إدارة الأرباح متفق عليه، ولكن هناك جدلا حول الدوافع المتعلقة بهذه الظاهرة، والذي أدى بدوره إلى الخلط بين ما يمكن إعتبارها دافعا أو أداء لممارسات إدارة الأرباح[6]، وقد أشارت معظم الدراسات التي تناولت موضوع إدارة الأرباح إلى وجود عدة دوافع تحفز الإدارة على القيام بهذه الممارسات حسب بيئات مختلفة، حيث يرى كل من (Stowly and Breton, 2003) أن المديرين يتوجهون نحو إدارة البيانات المحاسبية، رغبة منهم إما تخفيض تكلفة رأس المال، أو زيادة مكافآتهم، بالإضافة إلى التخلص من شروط عقد الدين الصعبة، أو تجنب التكاليف السياسية، كما أكدا أن نوعية المراجعين يمكن أن تؤثر على درجة ممارسات إدارة الأرباح[7]. أما دراسة (Salim Alghamdi, 2015)[8] في إستعراضها للأدبيات النظرية حول دوافع ممارسات إدارة الأرباح، فأشار إلى أن (Watts and Zimmerman,1986)ووفقا للنظرية الإيجابية للمحاسبةقدما ثلاثة فرضيات أساسية بشأن دوافع إدارةالأرباح، من خلال تفسير سلوك الإدارة الإنتهازي في الإختيار بين السياسات المحاسبية، وهي فرضية خطط التعويضات والحوافز، فرضية إتفاقية الدين، وفرضية التكلفة السياسية، ولأغراض دراسة هذا الأخيرة، فقد تم تقسيم دوافع إدارة الأرباح إلى خمسة فئات بناءا على إستعراض عدة دراسات وهي: دوافع سوق رأس المال، دوافع عقود تعويضات الإدارة، دوافع عقد الدين، دوافع تنظيمية، دوافع التكلفة السياسية. وحسب (Messod Beneish, 2001) فقسمها إلى أربعة مصادر من الحوافز لإدارة الأرباح تتمثل في عقود الدين، إتفاقيات التعويض، عروض الأسهم نتيجة لعدم تماثل المعلومات بين المديرين الملاك والمستثمرين وخاصة في أوقات الإكتتابات العامة الأولية، بالإضافة إلى عملية التداول من الداخل لجمع رؤوس الأموال[9].

3. ممارسات إدارة الأرباح في ظل النظام المحاسبي المالي SCF:

تشكل محاسبة الإلتزام أو التعاهد، أو ما يسمى بالمحاسبة على أساس الإستحقاق أحد دعائم تطبيق النظام المحاسبي المالي، حسب ما أشارت إليه المادة (2) من المرسوم التنفيذي (8-156) بتاريخ 26 ماي 2008، المتضمن أحكام القانون (07-11)[10]، وعلى عكس المخطط المحاسبي السابق، والذي إعتمد على ثبات الطرق المحاسبية، في حين أقر النظام المحاسبي المالي بإمكانية التغيير بين العديد من السياسات المحاسبية، والإعتماد على التقديرات المحاسبية والحكم الشخصي لمعالجة بعض عناصر التقارير المالية، مما يتيح المجال لإمكانية التأثير على الأرباح المعلنة، ومن بين هذه الحالات التي نختصرها في النقاط التالية[11]:

– **بالنسبة للأصول طويلة الأجل:** يتم الإعتماد في القياس وفق النظام المحاسبي المالي، بالإستناد إلى التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، قيمة الإنجاز والقيمة النفعية.

– **طرق الإهتلاك:** يتم إحتساب أقساط الإهتلاك وفق إما الإهتلاك الخطي، على أساس وحدات الإنتاج، الإهتلاك المتناقص أو الإهتلاك المتزايد.

– **طرق تقييم المخزونات:** تقيم بأقل قيمة بين تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية، أما عند خروجها من المخازن بإستخدام طريقة الداخل أولا الصادر أولا (FIFO)، أو التكلفة الوسطية المرجحة.

– **تكاليف الإقتراض:** تدرج تكاليف القروض في الحسابات كأعباء مالية المرتبطة فيها، أو تدمج في تكلفة بناء أو إنتاج أصل يتطلب مدة طويلة (أكثر من سنة مالية)، طبقا للمعالجة المحاسبية البديلة المرخص بها.

– **التقديرات الشخصية:** نجد أن النظام المحاسبي المالي فتح المجال للعديد من لتقديرات الشخصية للإدارة والتي تفتح المجال أمامها للتلاعب بالأرباح وتوجيهها بما يحقق مصالح الإدارة والتي نذكر منها: تقدير العمر الإفتراضي للتثبيتات، تقدير القيمة المتبقية، تقدير قيمة الأصل الثابت عند إعادة التقييم.

4. نتائج ممارسات إدارة الأرباح:

إن الكثير من المديرين يدركون أن ممارسات إدارة الأرباح وإن كانت تحقق منافع للشركة في الأجل القصير، إلا أنها قد تؤدي إلى مشاكل خطيرة في الأجل الطويل، وأهم هذه المشاكل ما يلي[12]:

– **تخفيض قيمة الشركة:** قد تتخذ الشركة العديد من القرارات التشغيلية بغرض التأثير على الأرباح في الأجل القصير، إلا أن هذه القرارات قد تؤثر سلبا على الكفاءة الإقتصادية للشركة.

– **تلاشي المعايير الأخلاقية:** حتى وإن كانت ممارسات إدارة الأرباح لا تنتهك المعايير المحاسبية بشكل واضح إلا أنها قد تبقي ممارسة مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية، فالشركة التي تدير أرباحها ترسل رسالة للعاملين بأن إخفاء وتضليل الحقيقة هي ممارسات مقبولة، وينشئ المديرين الذين يتحملون خطر هذه الممارسات مناخا أخلاقيا يسمح بوجود أنشطة أخرى مشكوك فيها.

– **إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية:** فممارسات إدارة الأرباح لا تتم على مستوى الإدارة العليا فقط، وإنما أيضا تمارس على مستوى الإدارة التشغيلية، ومن أهم مخاطر ممارسات إدارة الأرباح في مستويات الإدارة الدنيا، إخفاء مشاكل التشغيل عن الإدارة العليا فتبقى الأخطاء بدون تصحيح والمشاكل بدون حلول لفترة زمنية طويلة.

II. الطريقة والأدوات.

أولا: المنهج المتبع وأدوات تحليل بيانات الدراسة: استهدف البحث اختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومن أجل الوصول إلى النتائج المرجوة، وبغرض تحقيق الأهداف بخطوات منهجية صحيحة مع الإجابة على الأسئلة المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج المقارن ودراسة الحالة، كما تم الإستعانة بالبرامج الإحصائية EVIEWS 8 وSPSS 23، لمعالجة الجانب التطبيقي.

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة: من أجل تحقيق هدف الدراسة تم إختيار مجتمع من المؤسسات الإقتصادية ذات الشكل القانوني مؤسسات المساهمة، والتي تنشط في مختلف القطاعات سواءا المسعرة والغير المسعرة في البورصة، والتي تمارس نشاطها في ضل بيئة الأعمال الجزائرية، تم حصر عينة الدراسة في المؤسسات المساهمة المسعرة والبالغ عددها (06) مؤسسات، و(07) مؤسسات بترولية والتي تمثل مساهمة المؤسسة الأم سونطراك (Sonatrach) حصة كاملة في رأس مالها (100%)، خلال الفترة الممتدة من-(2014 2006)، والتي تم تقسيمها إلى فترتين هما: [قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (2006-2009) والفترة بعد تطبيقه (2011-2014)].

ثالثا: تحديد متغيرات الدراسة:

1) **المتغير التابع:** يعد مدخل المستحقات الإختيارية من أكثر المداخل إستخداما من قبل الباحثين لقياس ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها إدارة الشركات، وذلك لكون الأساس المستخدم في المحاسبة المالية والمعتمد فيها هو أساس الإستحقاق المحاسبي، الذي يقوم على مبدأ مقابلة الإيرادات والمصروفات التي تخص الفترة الحالية، إلا أنه بسبب الإنتقادات الموجه لهذا الأساس الذي يتطلب من المحاسب العديد من التقديرات والإجتهاد الشخصي، مما يتيح الفرصة لممارسات إدارة الأرباح، وقد إعتمدت الدراسات السابقة على عدة نماذج لقياس المستحقات الإختيارية في ضل بيئات أعمال مختلفة، فوفقا لهذه الدراسة سيتم قياس المستحقات الإختيارية والتي تعبر عن المتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح من خلال نموذج كوتري وآخرون Modèle de S.P. Kothari et Al (2005)، بإعتباره من الأساليب الحديثة وأكثر دقة حسب آراء الباحثين، ويتم ذلك وفق المراحل التالية:

الخطوة الأولى: خلال هذه المرحلة تم حساب المستحقات الكلية **(Total des Accruals)** للشركات عينة الدراسة إعتمادا على طريقة التدفق النقدي، وفق الصيغة التالية:

$$TA_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث أن:

TA i,t: المستحقات الكلية للشركة (**i**) في السنة (**t**)؛ **NI i,t**: النتيجة الصافية للشركة (**i**) في السنة (**t**)؛ **CFO i,t**: التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة (**i**) في السنة (**t**).

الخطوة الثانية:في هذه المرحلة تم تقدير المعاملات (β_1، β_2، β_3، β_4) لحساب المستحقات غير الإختيارية (**Accruals non discrétionnaires**) للشركات عينة الدراسة، وفق الصيغ التالية:

$$TAit\ /Ait\text{-}1 = \beta_1(1/Ait\text{-}1) + \beta_2[(\Delta REVit - \Delta RECit/Ait\text{-}1)] + \beta_3(PPEit/\ Ait) + \beta_4 ROAit + \varepsilon it$$

حيث أن:

TAit: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)؛ **ΔREVit:** التغير في المبيعات للشركة **(i)** بين السنتين **(t)** و **(t-1)**؛ **ΔRECit**: التغير في رصيد حساب العملاء للشركة **(i)** في السنة **(t)**؛ **PPEit:** الأصول الثابتة الإجمالية للشركة **(i)** في السنة **(t)**؛ **ROAit**: معدل العائد على الأصول للشركة **(i)**في السنة (t)؛ **Ait-1 :** إجمالي الأصول للشركة **(i)** في السنة **(t-1)**.

β_1، β_2، β_3، β_4 :معالم النموذج خاصة بالشركة يتم تقديرها لمجموعة مؤسسات العينة التي تنتمي لنفس قطاع النشاط وذلك لكل سنة من سنوات الدراسة.

εit: يمثل الخطأ العشوائي أو البواقي من النموذج المقدر والتي تعبر عن قيمة المستحقات الإختياريةللشركة (**i**) في السنة (**t**).

الخطوة الثالثة: تحديد المستحقات غير إختيارية **(Accruals non discrétionnaires)** لكل شركة من شركات العينة على حدة ولكل سنة من سنوات الدراسة من خلال معالم النموذج المقدرة (β_1، β_2، β_3، β_4)، إستخدام معادلة الإنحدار الخطي المتعدد كما يلي:

$$NDAit\ /Ait\text{-}1 = \beta_1(1/Ait\text{-}1) + \beta_2[(\Delta REVit - \Delta RECit/Ait\text{-}1)] + \beta_3(PPEit/\ Ait) + \beta_4 ROAit$$

حيث أن:**NDAit**: المستحقات الغير إختيارية للشركة (**i**) في السنة (**t**).

الخطوة الرابعة: تم إحتساب فيها المستحقات الإختيارية **(Accruals discrétionnaires)** لكل شركة من شركات العينة على حدة ولكل سنة من سنوات الدراسة من خلال الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات الغير إختيارية وفق كل نموذج وفق المعادلة التالية:

$$AT\ i,t = NDA\ i,t + DAC\ i,t$$

حيث أن:

AT i,t: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)؛ **NDA i,t**: المستحقات غير إختيارية للشركة (**i**) في السنة (**t**)؛

DAC i;t: المستحقات الإختيارية للشركة (**i**) في السنة (**t**).

الخطوة الخامسة: تم إعتماد تصنيف مؤسسات عينة الدراسة لممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح، باستخدام القيم المطلقة للمستحقات الإختيارية، فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في سنة معينة تفوق المتوسط الحسابي فإن الشركة ممارسة لإدارة الأرباح فتعطى القيمة القيمة الوهمية (1)، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في سنة معينة تقل عن المتوسط فإن الشركة غير ممارسة لإدارة الأرباح خلال تلك السنة فتعطى القيمة القيمة الوهمية (2).

2) **المتغيرات المستقلة**: تشمل المتغيرات المستقلة في الدوافع (حجم الشركة، ربحية الشركة، مديونية الشركة، التسعير في البورصة، التحفظ المحاسبي، خطر الإستغلال ومؤشر السيولة) المؤثرة على توحيه على المتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح، خلال الفترة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF، ومن أهم هذه المتغيرات ومقاييسها أنظر الملحق **رقم (01)**.

III. نتائج الدراسة التطبيقية.

أولا: نتائج إختبار "ت" الخاص بمستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات الإقتصادية الجزائريةخلال فترة الدراسة (2006-2014).

أظهرت الإحصاءات الوصفة إرتفاع نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، مقارنة بالشركات الممارسة، مما يعني تراجع إتجاه مؤسسات عينة الدراسة، نحو ممارسات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة (2006-2014)، وبالتالي لابد من التأكد من فرضية هذا الإدعاء، وذلك بإجراء إختبار"**ت**" لعينتين مستقلتين (ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح)، والذي يسمح بتقدير الفرق بين متوسط عينتين مستقلتين، وهل الفرق الملاحظ بين متوسطي عينتين، يرجع إلى سبب جوهري أو يمكن إعتباره نتيجة للصدفة، وتتعلق هذه الفرضية بدراسة مدى ممارسة إدارة المؤسسات الجزائرية عينة الدراسة، لممارسات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة الممتدة بين 2006–2014، وبالتالي هل هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين الشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح، والجدول **رقم (01)** يبين نتائج هذا الإختبار:

الجدول رقم (01): نتائج إختبار "ت" الخاص بمستوى ممارسات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة (2006-2014)

نموذج قياس المستحقات الإختيارية	Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes		
	قيمة الإختبار F	مستوى المعنوية Sig	قيمة الإختبار t	درجة الحرية ddl	مستوى المعنوية Sig. (bilatéral)
نموذج كوتري	91,757	0,000	7,004	102	0,000
			4,524	27,561	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يلاحظ من الجدول **رقم (01)** لنتائج إختبار"**ت**" لعينتين مستقلتين عدم تساوي التباين حسب إختباريفين، حيث كانت قيمة F لهذا الإختبار تساوي إلى 91,757 عند مستوى معنوية إختبارSig=0.000 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 α=0.05 مما يعني عدم تساوي التباين بين الشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح، وبالتالي يتم قراءة إختبار "ت" الخاص بمدى ممارسات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة (2006-2014)، من السطر الثاني، أي سنعتمد على نتائج إختبار "ت" لعينتين مستقلتين في حالة إفتراض عدم التجانس، حيث من نتائج إختبار "ت" نلاحظ أن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى t=4,524 ودرجة الحرية ddl=27,561 عند مستوى معنوية إختبارSig=0.000 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 α=0.05 وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في متوسط المستحقات الإختيارية بين الشركات الممارسة لإدارة الأرباح، والشركات التي لم تقم بالممارسة، حيث أن نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، هي أكبر بكثير مقارنة بالشركات الممارسة، مما يعني أن السمة الغالبة على إتجاه شركات عينة الدراسة هي غير ممارسات لإدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF.

لضمان دقة نتائج إختبار"**ت**" يجب أن تتوفر الشروط التالية: إن البيانات في كلتا العينتين مستقلة وكمية، وبالتالي الشرط الأول والثاني لهذا الإختبار متوفرة، أما الشرط الثالث فيشير إلى عدم تجانس التباين، في حين سيتم إختبار شرط التوزيع طبيعي للبيانات، وفق نتائج إختباركولموجروف– سميرنوف:

الجدول رقم (02): إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

نموذج قياس المستحقات الإختيارية		Kolmogorov-Smirnov[a]		
		قيمة الإختبار	درجة الحرية ddl	مستوى المعنوية Sig.
نموذج كوتري	ممارسة	0,198	27	0,008
	غير ممارسة	0,181	77	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائيSPSS

أظهرت نتائج إختباركولموجروف- سميرنوف أن قيمة الإختبار للشركات الممارسة لإدارة الأرباح، مساوية إلى 0.198 بدرجة حرية dll=27 عند مستوى معنوية إختبارSig=0.008 وهي أقل من مستوى معنوية α=0.05 ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن بيانات المستحقات الإختيارية للشركات الممارسة لإدارة الأرباح مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي، كما أن قيمة إختباركولموجروف-سيمروف، للمستحقات الإختيارية للشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح، مساوية إلى 0.181 بدرجة حرية dll=77 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.000 وهي أقل من مستوى معنوية α=0.05 ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن بيانات المستحقات الإختيارية للشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي.

بما أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي حسب نتائج إختبار الإعتدالية، كولموجروف-سيمروف، وكذاعدم تساوي التباين حسب نتائج إختبار ليفين، أي لم يتوفر أحد شروط إستخدام إختبار "ت" لعينتين مستقلتين، ومنه تصبح نتائج إختبار هذا الأخير مشكوك في صحتها، وبالتالي من المناسب استخدام اختبار لامعلمي من خلال **"إختبارمان وتني"**، الذي يعد بديلا لإختبار "ت" لعينتين مستقلتين،والجدول الآتي يوضح نتائجهذا الإختبار:

الجدول رقم (03): نتائج إختبارU de Mann-Whitney

نموذج قياس المستحقات الإختيارية	متوسط الرتبة للمستحقات الإختيارية		إختبارU de Mann-Whitney	
	الشركات الممارسة	الشركات غير الممارسة	قيمة الإختبارU	مستوى المعنوية Sig.(bilatéral)
نموذج كوتري	75,96	44,27	406,000	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

تشير النتائج حسب الجدول **رقم (03)**، أن متوسط الرتب للمستحقات الإختيارية لمجموع الشركات الممارسة مساوي إلى 75.96، بينما متوسط الرتب للمستحقات الإختيارية لمجموع الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح مساوي إلى44.27 كما أن قيمة إختبارمان وتني تساوي إلى U=406عند مستوى معنوية إختبارSig=0.000 وهي أصغر من مستوى المعنوية α=0.05وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المستحقات الإختيارية للشركات الممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح، والتي تأكد فرضية الإدعاء بأن نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، هي أكبر بكثير مقارنة بالشركات الممارسة، مما يعني أن السمة الغالبة على إتجاه شركات عينة الدراسة هي غير ممارسات لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة (2006-2014).

ثانيا: نتائج إختبار "ت" لمستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات الإقتصادية الجزائرية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.

أظهرت الإحصاءات الوصفة إلى تراجع ممارسات إدارة الأرباح، بعد تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي SCF، وبالتالي لابد من التأكد من فرضية هذا الإدعاء، وذلك بإجراء إختبار**"ت"** لعينتين مستقلتين (الفترة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF)، حيث تعطى القيمة الوهمية (1)، للفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF، والقيمة الوهمية (2)، للفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF،والجدول التالي يبين نتائج هذا الإختبار:

الجدول رقم (04): نتائج إختبار "ت" لممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF

نموذج قياس المستحقات الإختيارية	Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes		
	قيمة الإختبارF	مستوى المعنوية Sig	قيمة الإختبارt	درجة الحرية ddl	مستوى المعنوية Sig. (bilatéral)
نموذج كوتري	20,943	0,000	3,604	102	0,000
			3,604	77,303	0,001

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يلاحظ من الجدول **رقم (04)** أن نتائج **إختبار"ت"** لعينتين مستقلتين عدم تساوي التباين حسب نتائج ليفين، حيث كانت قيمة Fلهذا الإختبار تساوي إلى 20,943 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.000 وهي أقل من مستوى معنوية α=0.05 مما يعني عدم تساوي التباين بين الشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح، وبالتالي يتم قراءة إختبار "ت" من السطر الثاني، أي سنعتمد على نتائج هذا الأخير في حالة إفتراض عدم التجانس، حيث من نتائج إختبار "ت" نلاحظ أن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى t=3,604 ودرجة الحرية ddl=77,303 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.000 وهي أقل من مستوى معنوية α=0.05 وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح، قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF في بيئة الأعمال الجزائرية، مما يعني تراجع مستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF.

تبقى نتائج **إختبار "ت"** مشكوك في صحتها، ما لمتتوفر الشروط سابقة الذكر،والجدول التالي يوضح شرط التوزيع طبيعي للبيانات، وفق نتائج إختباركولموجروف- سميرنوف:

الجدول رقم (05): إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

نموذج قياس المستحقات الإختيارية		Kolmogorov-Smirnov[a]		
		قيمة الإختبار	درجة الحرية ddl	مستوى المعنوية Sig.
نموذج كوتري	قبلSCF	0,169	52	0,001
	بعد SCF	0,215	52	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

من خلال جدول إختبارالإعتدالية أعلاه، كولموجروف-سيمروف، نلاحظ أن مستوى معنوية إختبار Sig هي أقل من مستوى معنوية α=0.05 لمستويات إدارة الأرباح قبل تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF، ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 لقائلة بأن بيانات مستوى إدارة الأرباح قبل تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF، مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي، كما نلاحظ أن مستوى معنوية إختبار Sig كولموجروف-سيمروف هي أقل من مستوى معنوية α=0.05 لمستويات إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF، ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن بيانات مستوى إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF، مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي.

.بما أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي حسب نتائج إختبارالإعتدالية، كولموجروف-سيمروفوشابيرو-ويليك، وكذا عدم تساوي التباين حسب نتائج إختبار ليفين، أي لم يتوفر شروط إستخدام إختبار "ت" لعينتين مستقلتين، ومنه تصبح نتائج إختبار هذا الأخير مشكوك في صحتها، ولضمان دقة النتائج، من المناسب استخدام اختبار لامعلمي من خلال إختبار"**مان وتني**"، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الإختبار:

الجدول رقم (06): نتائج إختبارU de Mann-Whitney

نموذج قياس المستحقات الإختيارية	متوسط الرتبة للمستحقات الإختيارية		إختبار U de Mann-Whitney	
	الشركات الممارسة	الشركات غير الممارسة	قيمة الإختبارU	مستوى المعنوية Sig. (bilatéral)
نموذج كوتري	62,25	42,75	845,000	0,001

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

تشير النتائج حسب **نتائج إختبارU de Mann-Whitney**، أن متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح قبل تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF، مساوي إلى 62,25، بينما متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF، مساوي إلى 42,75كما أن قيمة **إختبارمان وتني** تساوي إلى U=845 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.001 وهي

أصغر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ واستنادا إلى هذه النتائج، فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF، مما يعني تراجع مستوى ممارسات إدارة الأرباح، بعد تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF.

ثالثا: نتائج الإحصاءات الإستدلالية لإختبار أثرالعوامل المؤثر على ممارسات إدارة الأرباح للشركات الإقتصادية الجزائرية نتيجةً لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCFالمستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.

يهدف هذا الفرض للتنبؤ بظاهرة ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، إعتمادا على إختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين (2006-2014)، وإختبار أثر العوامل الإقتصادية (حجم الشركة، ربحية الشركة، مديونية الشركة، التسعير في البورصة، التحفظ المحاسبي، مخاطر الإستغلال ومؤشر السيولة) على ذلك.

1) نتائج تحليل الإرتباط:

نلاحظ من الملحق **رقم (02)** بأن هناك علاقة طردية ضعيفة غير دالة إحصائيا لمعامل إرتباط بيرسون ما بين المتغيرات (ربحية الشركة، حجم الشركة والتسعير في البورصة) وممارسات إدارة الأرباح، ومن نفس الجدول المذكور أعلاه،هناك علاقة عكسية ضعيفة غير دالة إحصائيا لمعامل الارتباط بين (مديونية الشركة ومؤشر السيولة) وممارسات إدارة الأرباح، مما يعني أنه لا يوجد أثر لدوافع (ربحية الشركة، ومديونية الشركة، حجم الشركة، مؤشر السيولة والتسعير في البورصة) لتوجيه الشركات الجزائرية نحو ممارسات إدارة الأرباح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، بينما نلاحظ وجود علاقة طردية متوسطة دالة إحصائيا لمعامل إرتباط بيرسون ما بين المتغيرات (مخاطر الإستغلال والتحفظ المحاسبي) وممارسات إدارة الأرباح، مما يعني أنه يوجد أثر لهذه الدوافع في بيئة الأعمال الجزائرية لتوجيه الشركات نحو ممارسات إدارة الأرباح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF،

من الملحق **رقم (02)** نلاحظ أن هناك علاقة طردية ضعيفة وغير دالة إحصائيا لمعامل إرتباط بيرسون بين المتغيرات (مديونية الشركة، حجم الشركة) وممارسات إدارة الأرباح، ومن نفس الجدول المذكور أعلاه هناك علاقة عكسية ضعيفة غير دالة إحصائيا لمعامل الارتباط بين (ربحية الشركة والتسعير في البورصة) وممارسات إدارة الأرباح، مما يعني أنه لا يوجد تأثير لدوافع (ربحية الشركة، ومديونية الشركة، حجم الشركة، مؤشر السيولة والتسعير في البورصة) لتوجيه الشركات الجزائرية نحو ممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، بينما نلاحظ وجود علاقة طردية قوية دالة إحصائيا لمعامل إرتباط بيرسون ما بين المتغيرات (مخاطر الإستغلال، مؤشر السيولة والتحفظ المحاسبي) وممارسات إدارة الأرباح، مما يعني أنه يوجد تأثير لهذه الدوافع في بيئة الأعمال الجزائرية لتوجيه الشركات نحو ممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.

2) نتائج تحليل الانحدار المتعدد قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF):

يبين الجدول **رقم (07)** نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لأفضل توليفة للعلاقة بين المتغيرات المستقلة(خطر الإستغلال، التحفظ المحاسبي ومؤشر السيولة)، على ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية للفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF (2006-2009) وبعدتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF (2011-2014):

الجدول رقم (07): نتائج تحليل الانحدار المتعدد قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

المتغير المستقل	المتغير التابع	ممارسات إدارة الأرباح قبل تطبيق SCF			ممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق SCF		
		معاملات الإنحدار β	قيمة الإختبار t	Sig	معاملات الإنحدار β	قيمة الإختبار t	Sig
التحفظ المحاسبي		0,859*	7,376	0.000	2,189E-5*	3,482	0.001
خطر الإستغلال		-	-	-	0,282*	2,952	0.005

مؤشر السيولة		-	-	-	*0,010	3,840	0.000
نتائج جودة توفيق النموذج المقدر	R^2 معامل التحديد	0,516		0,830			
	معامل التحديد المصحح $AdjR^2$	0,507		0,820			
	قيمة Durbin-Watson	2,122		1,827			
نتائج تحليل التباين ANOVA	قيمة الإختبار F	54,403		79,838			
	معنوية الإختبار Sig	0,000		0,000			
* مستوى معنوية الإختبار Sig (Sig < 0.05)							
عدد المشاهدات N=52							

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

أ. نتائج تحليل الانحدار المتعدد قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF):

من الجدول **رقم (07)** يتضح أن معامل التحديد المصحح $AdjR^2$ يساوي إلى 0.507، وهذا يعني أن المتغير المستقل خطر الإستغلال يفسر 50.7% من الإنحرافات الكلية في إدارة المستحقات الإختيارية، وهي تعبر عن جودة توفيق متوسطة، في حين أن 49.3%من الإنحرافات ترجع إلى عوامل اخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

في هذا الجانب من التشخيص يتضح أن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى F=54,403 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.000 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 α=0.05 وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن هناك واحد على الأقل من معاملات نموذج الإنحدار المقدر تختلف معنويا عن الصفر.

ومن نتائج الجدول أعلاه لتحليل الإنحدار الخطي، بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير خطر الإستغلال (B=0.859)، وأن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى t=7,376 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.000 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 α=0.05 وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن بأن معامل الإنحدار (β) يختلف معنويا عن الصفر، أي توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الإستغلال وإدارة الأرباح عن طريق المستحقات للفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF (2006-2009)، مما يعني أن زيادة خطر الإستغلال بوحدة واحدة من المئة تؤدي إلى زيادة حجم المستحقات الإختيارية بـــ 0,859%.

ب. نتائج تحليل الانحدار المتعدد بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

من الجدول **رقم (07)** يتضح أن معامل التحديد المصحح $AdjR^2$ يساوي إلى 0.82، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (التحفظ المحاسبي، خطر الإستغلال ومؤشر السيولة) تفسر 82% من الإنحرافات الكلية في ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية للفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF (2011-2014)، وهي تعبر عن جودة توفيق عالية، في حين أن 18%من الإنحرافات ترجع إلى عوامل اخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

يتضح من نتائج تحليل التباين من أجل إختبار المعنوية الكلية لنموذج الإنحدار المقدر، أن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى F=79,838 عند مستوى معنوية إختبارSig=0.000 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H0α=0.05 وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن هناك واحد على الأقل من معاملات نموذج الإنحدار المقدر تختلف معنويا عن الصفر.

من نتائج الجدول **رقم (07)** لتحليل الإنحدار الخطي يتضح أن:

بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير التحفظ المحاسبي (B=2,189E-5)، وأن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى t=3,482 عند مستوى معنوية إختبارSig=0.001 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 α=0.05 وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول

الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الإنحدار (β) يختلف معنويا عن الصفر، أي توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين خطر الإستغلال وممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات للفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF (2011-2014)، مما يعني أن زيادة التحفظ المحاسبي بوحدة واحدة من المئة تؤدي إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الإختيارية بـــ .%2,189E-5

بينما بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير مخاطر الإستغلال (B=0,282)، وأن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى t=2,952 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.005 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 α=0.05 وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الإنحدار (β) يختلف معنويا عن الصفر، أي توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين خطر الإستغلال وممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات للفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF (2011-2014)، مما يعني أن زيادة خطر الإستغلال بوحدة واحدة من المئة تؤدي إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الإختيارية بـــ .%0,282

في حين بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير مؤشر السيولة (B=0,010)، وأن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى t=3,84 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.000 وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية H_0 α=0.05 وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الإنحدار (β) يختلف معنويا عن الصفر، أي توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى السيولة وممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات للفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF (2011-2014)، مما يعني أن زيادة مستوى السيولة بوحدة واحدة من المئة تؤدي إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الإختيارية بـــ .%0,010

وللتأكد من مدى توافر شروط طريقة المربعات الصغرى العادية المستخدمة في بناء نموذجالإنحدار المتعدد، نتبع الخطوات التالية:

1. إختبارإعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي:

الجدول رقم (08): إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

نموذج قياس المستحقات الإختيارية		Kolmogorov-Smirnov[a]		
		قيمة الإختبار	درجة الحرية ddl	مستوى المعنوية Sig.
نموذج كوثري	البواقي قبلSCF	0,109	52	0,175
	البواقي بعدSCF	0,102	52	0,200

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي لإختبارإعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقيلكولموجروف–سيمروف، أن مستوى معنوية إختبار Sig أكبر من مستوى المعنوية α=0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعيقبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، وبالتالي فإن الشرط الثاني من شروط إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية محقق.

2. إختبارالإستقلال الذاتي للبواقي:

من مخرجات نتائج جودة التوفيق قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، في الجدول أعلاه **رقم (07)**، فإن قيمة إختبارDW تساوي إلى 2,122،كما أن قيمة du تساوي 1.59 (من جدول القيم الحرجة لـــ **Durbin-Watson**) عند K=1 (حيث يوجد أن Kعدد المتغيرات المستقلة، في النموذج وهو متغير واحد)، أما درجات حرية الخطأ فتساوي ddl=51 (من جدول تحليل التباين)، عند مستوى المعنوية α=0.05 وعليه فإن قيمة داربن –واتسون محصورة بين 2<DW<4-du ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأنه يوجد إستقلال ذاتي بين البواقي (لا يوجد إرتباط ذاتي بين البواقي)، وبالتالي فإن الشرط الثالث من شروط إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية محقق.

من مخرجات نتائج جودة التوفيق بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، فإن قيمة إختبارDWتساوي إلى 1,827،كما أن قيمة duتساوي 1.67 (من جدول القيم الحرجة لـــ **Durbin-Watson**) عند K=3 (حيث أن Kعدد المتغيرات المستقلة، في النموذج وهو ثلاثة متغيرات مستقلة)، أما درجات حرية الخطأ فتساوي ddl=49 (من جدول تحليل التباين)، عند مستوى المعنوية α=0.05 وعليه فإن قيمة داربن –واتسون محصورة بين du <DW<2ومنه نقبل الفرضية الصفرية H0القائلة بأنه يوجد إستقلال ذاتي بين البواقي (لا يوجد إرتباط ذاتي بين البواقي)، وبالتالي فإن الشرط الثالث من شروط إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية محقق.

3. إختبار تجانس البواقي:

من مخرجات تحليل الإنحدار شكل الإنتشار البواقي مع القيم الإتجاهية، كما هو موضح بالملحق **رقم (03-04)**، يلاحظ هنا أن إنتشار وتوزيع البواقي قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، يأخذ شكل عشوائي على جانب الخط الذي يمثل الصفر (وهو الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة والموجبة)، حيث أنه لا يمكن رصد نمط أو شكل محدد لهذه البواقي (بمعنى أنها ليست متزايدة أو متناقصة أو تقع في جانب واحد)، لذا نحكم هنا على عدم ثبات التباين، وبالتالي فإن الشرط الثالث من شروط إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية محقق.

5. إختبار عدم الإزدواج الخطي بين المتغيرات المفسرة (المستقلة):

من مخرجات تحليل الإنحدار عدم الإزدواج الخطي بين المتغيرات المفسرة (المستقلة)، الموضحة من الملحق **رقم (05)** تشير النتائج أن قيمة معامل التضخم (**VIF**) لمتغيرات الدراسة أقل من (5)، مما يعني عدم وجود مشكلة الإزدواج الخطي بين المتغيرات المفسرة (المستقلة)، وبالتالي فإن الشرط الرابع من شروط إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية محقق.

رابعا: تحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات.

أظهرت الإحصاءات الوصفية وجود ممارسات لإدارة الأرباح في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، حيث أن نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، هي أكبر بكثير مقارنة بالشركات الممارسة، خلال فترة الدراسة (2006-2014)، وبعد استخدام الإختبارات اللمعلمية من خلال إختبار "ت" لعينتين مستقلتين الخاص بمدى وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين الشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح، ولتأكد من صحتها ولضمان دقة النتائج، تم استخدام اختبار لامعلمي لمان وتني، حيث بلغت قيمة الإختبارلهذا الأخير إلى U=406 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.000 وهي أصغر من مستوى المعنوية α=0.05، والتي تأكد فرضية الإدعاءأن السمة الغالبة على إتجاهالمؤسسات عينة الدراسة هي غير ممارسات لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة (2006-2014)، وهذا يعكس إنخفاض مجال المرونة المتاحة للإدارة للمناورة بالأرباح المعلنة للشركات، أو أنه يعزى ذلك إلى الظروف السياسية والإقتصادية والقانونية، وكذلك النظم والتطبيقات المحاسبية القائمة في البيئة الجزائرية التي تحكم العمل المحاسبي، **وعليه نثبت صحة الفرضية البديلة التي تقول توجد فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات الإقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2006–2014، ونرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنهلا توجد فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات الإقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2006–2014.**

كما تشير النتائج عموما، إلى تراجع ممارسات إدارة الأرباح،بعد تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي SCF، الذي يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والتي يرجع أسبابها إلى الخبرة غير المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر، نتيجة الإنتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث أن قيمة إختبارمان وتني تساوي إلى U=786 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.000 وهي أصغر من مستوى المعنوية α=0.05 **واستنادا إلى هذه النتائج يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح، قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF في بيئة الأعمال الجزائرية.**

أظهرت نتائج الإنحدار المتعدد أنه لا يوجد أثر ذو فروقات جوهرية في العوامل المؤثر على ممارسات إدارة الأرباح للشركات الإقتصادية الجزائرية والمذكورة في البحوث الغربية التقليدية والمتمثلة أساسا في (ربحية الشركة، مديونية الشركة، حجم التسعير في البورصة)،مما يعني أنه لا يوجد تأثير لهذه الدوافع في بيئة الأعمال الجزائرية لتوجيه الشركات نحو ممارسات إدارة الأرباح سواءا قبل أو بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، وبالتالي إنطلق أصحاب المقال من خصائص بيئة الأعمال الجزائرية، معتبرين أن إستخدام المتغيرات السابقة ، كمقياس لدوافع ممارسات إدارة الأرباح، لا تنطبق على السياق الجزائري، بإعتبار أن بيئة أعمال هذه الأخيرة، تختلف إختلاف كبير من حيث التشريعات الحكومية، والتركيبة البشرة والثقافية للمجتمع الجزائري، حيث تم صياغة مقاييس جديدة للتعبير عن دوافع ممارسات إدارة الأرباح والمتمثلة في (التحفظ المحاسبي، مخاطر الإستغلال ومؤشر السيولة) وإعتبرت كبديل للمقاييس المذكورة في البحوث الغربية، حيث أظهرت النتائجوجد تأثير ذو فروقات جوهرية للعوامل البديلة (التحفظ المحاسبي ، مخاطر الإستغلال ومؤشر السيولة) على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الإقتصادية الجزائرية، **وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، التي مفادها أنهناك أثر ذو فروقات جوهرية في العوامل المؤثر على ممارسات إدارة الأرباح للشركات الإقتصادية الجزائرية (التحفظ المحاسبي، مخاطر الإستغلال ومؤشر السيولة) نتيجةً لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.**

ملحق الجداول والأشكال

الملحق رقم (01): المتغيرات المستقلة وطرق قياسها

المتغيرات المستقلة	طرق قياسها
ربحية الشركة	معدل العائد إلى مجموع الأصول ROA
مديونية الشركة	إجمالي الإلتزامات إلى إجمالي الأصول
حجم الشركة	اللوغريتم الطبيعي لإجمالي الأصول
التسعير في البورصة	بطريقة القياس الثنائي القيمة،يأخذ القيمة واحد (1) إذا كانت الشركة مسعرة في البورصة، و (2) بخلاف ذلك
مخاطر الإستغلال	الإنحراف المعياري للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلة إلى مجموع الأصول
مؤشر السيولة	الأصول المتداولة إلة الخصوم المتداولة
التحفظ المحاسبي	المستحقات الكلية إلى إجمالي الأرباح الصافية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدرسات السابقة

الملحق رقم (02): نتائج علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغير التابع / المتغير المستقل	ممارسات إدارة الأرباح قبل تطبيقSCF	ممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيقSCF
	Corrélation de Pearson	Corrélation de Pearson
ربحية الشركة	0,073	-0,207
مديونية الشركة	-0,203	0,267
حجم الشركة	0,076	0,213
التسعير في البورصة	0,212	-0,197
مخاطر الإستغلال	0,418**	0,737**
مؤشر السيولة	-0,109	0,733**
التحفظ المحاسبي	0,280*	0,859**
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).		
** La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).		
عدد المشاهدات N=52		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

الملحق رقم(03): إختبارتجانس البواقي (ثبات التباين)قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF

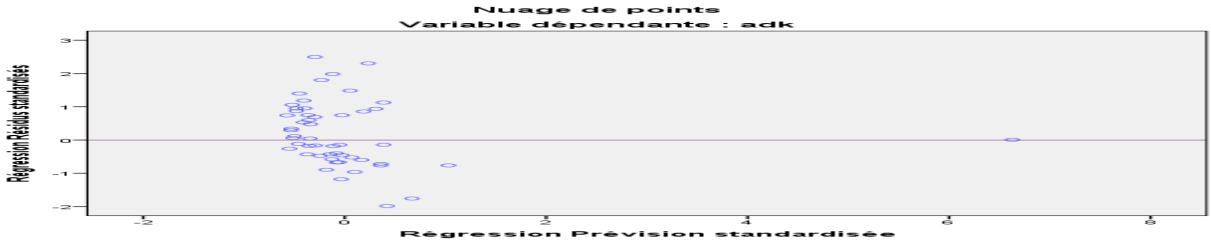

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

الملحق رقم(04): إختبارتجانس البواقي (ثبات التباين)بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF

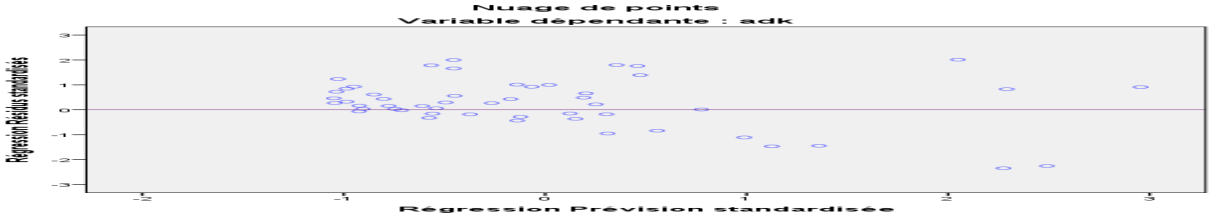

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

الملحق رقم (05): نتائج إختبار التداخل الخطيبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF

Statistiques de colinéarité		المتغيرات
معامل التضخيم VIF	Tolérance	
1,809	0,553	التحفظ المحاسبي
3,524	0,284	خطر الاستغلال
3,290	0,304	مؤشر السيولة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

المراجع والإحالات:

[1]. YosrHrichi, Les effets de l'adoption obligatoire des normes IFRS sur la gestion du résultat comptable, une analyse de 100 entreprises françaises, **La Revue des Sciences de Gestion** 2013/5 (N° 263-264), pp 167-168.

[2]. Yuyang Zhang et al, How do accounting standards and insiders 'incentives affect earnings management? Evidence from China, **Emerging Markets Review**, Volume 16, 2013, pp 78-99.

[3]. Stephen M. Courtenay et al,The Effect of IFRS and its Enforcement on Earnings Management: An International Comparison, **SSRN Electronic Journal**; December 2008. Availableat SSRN: https://ssrn.com/abstract=1473571

[4]. Thomas Jeanjean. **Gestion de résultat : mesure et demesure**. Technologie et management de l'information: enjeux et impacts dans la comptabilité, le contrôle et l'audit, France, May 2002, p01.

[5]. Marie-Anne Verdier, Jennifer Boutant, **Les dirigeants gèrent-ils les résultats comptables avant d'annoncer une réduction d'effectifs ? Le cas des enterprises françaises cotées**, Comptabilité, Contrôle, Audit, 2016/3 (Tome 22), p. 9-45.

[6]. محمد رجب محمود بدر، **دور المقياس المتوازن للأداء في ترشيد أداء إدارة الأرباح**، رسالة ماجستير، غير منشور، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ص.51.

[7]. Hervé Stolowy, Gaéton Breton, **la gestion des données comptables** : une revue de la littérature, Comptabilité contrôle audit, France, tome 9, Volume 1, 2003, p135.

[8]. MuryaHabbashSalimAlghamdi, **The perception of earnings management motivations in Saudi public firms**, Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol 5 Iss1(2015) pp 124.

[9]. MessodBeneish, **Earnings Management: A Perspective**, Kelley School of Business, Bloomington, Indiana University, April 2001, pp 7-9.

[10]. المرسوم التنفيذي 08-156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11.

[11]. كهينة شاوسي، **إطار مقترح لاثر تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر،2006، ص.ص.89-94.

[12]. Paul Clikeman, **Where Auditors Fear to Tread: Internal auditors should be proactive in educating companies on the perils of earnings management and in searching for signs of its use**, 2003. Available from: **http://www.iia ru.ru/inner_auditor/publication/foreign_mass_media_articles/clikeman/**